مدخل:

تعد ظاهرة الفقر من أخطر الظواهر التي أصبحت تهدد استقرار الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وحتى أمنيا، وعليه غدت الحاجة ضرورية إلى أن تسخر الموارد المادية والبشرية لمواجهة هذه الظاهرة، لذلك وجب على المجموعة البشرية في هذه الألفية أن تقاوم الفقر، حيث أن مليار و200 مليون من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم و3مليار أي نصف سكان العالم يعيشون بأقل من 2دولار في اليوم، ورغم حصول إجماع عالمي على معالجة هذه الظاهرة في مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد بنيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000م، فإن الإعلان النهائي الصادر عن هذه القمة يبين أن البشرية لن تتمكن من تخفيض نسبة الفقر في سنة 2015م إلا في حدود 11% [1].

وعليه برز إلى الساحة الأكاديمية والعملية نماذج مختلفة كلها تهدف إلى القضاء أو التخفيف من حدة الفقر، وكل نموذج من تلك النماذج يرتكز إلى إيديولوجية معينة في طرحه، فهناك من ركز على قواعد النظام الرأسمالي وحاول أن يجعل من الفقراء مستثمرين صغار ينشئون مشاريعهم الصغيرة والمصغرة لكن مع تحمل أعباء وتكاليف مختلفة كالفائدة البنكية، ومنهم من حاول أن يركز على القروض الخالية من الفائدة وإعفاء الفقراء تماما من الفائدة البنكية التي قد تتسبب في عرقلة مشاريعهم وإدخالهم في دوامة جديدة نتيجة التأخر عن السداد.

إن الإشكالية الأساسية التي نحاول أن نجيب عنها من خلال استعراضنا لمختلف التجارب ذات الصبغة العالمية وتلك التجارب التي طبقت في دول إسلامية وعربية، وأيضا التجربة الجزائرية في مجال القرض الحسن هي: هل من الأجدر أن نعتمد في مكافحة الفقر في بلادنا على نموذج القرض المصغر المرتكز على نظام الفائدة، أم أننا نتبنى فكرة القرض الحسن الخالي من الفوائد، باعتبار الفائدة عنصر مثبط للمشاريع الصغيرة والمصغرة؟ والهدف أن نستقر في النهاية على أفضل التجارب ونقدم المقترحات اللازمة لتطويرها بما يتوافق مع خصوصية مجتمعنا.

أولا: تجربـــة ماليزيـــا

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود 1970-2000م تخفيض معدل الفقر من 52,4 % إلى 5,5 % وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تتناقص بنهاية عقد التسعينات إلى ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينات، فقد انخفض معدل الفقر بحلول 2005 إلى 0,5 % ويكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه [2].

اللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة للشعب الماليزي واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لإقتسام ثمار النمو الإقتصادي .

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن النمو الإقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل،

وأن وصول الفقراء إلى تعليم وصحة بشكل أفضل، سيهم ذلك بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما شجع المواطنون المسلمون أفرادا وشركات على دفع الزكاة لصالح صندوق الزكاة القومي، مقابل تخفيض ما يؤخذ منهم كضريبة على الدخل.

نفذت الحكومة الماليزية في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها ما يلي[3]:

1 - **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا :** يقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي

2 - **برنامج أمانة أسهم البومبيترا :** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومبيترا) وبفترات سماح تصل إلى 4 سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها .

3 - **برنامج أمانة إختيار ماليزيا :** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضا للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشاريع للفقراء في مجال الزراعة والأعمال الصغيرة .

4 - **إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسرا:** قامت الحكومة بتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرا وهو معوق أو غير قادر على العمل.

5 - **تقديم قروض بدون فوائد:** لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.

6 - **صندوق دعم الفقراء:** أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية 1997 تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى، رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشاريع اجتماعية موجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء .

7 - **توفير مرافق البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة:** بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الحضرية الفقيرة في إطار إستراتيجية 2020.

-8 **دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة:** إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة، جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

-9 **القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء:** مثل إقامة المدارس الدينية التي تؤسس

بالعون الشعبي وتساهم في دعم خدمات التعليمْ وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

ومن أجل قياس درجة نجاح الإستراتيجيات السابقة يتم الإعتماد على مؤشر دخل خط الفقر، والذي يعبر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للأفراد ويلبي الحاجة الأساسية من الملبس والمأوى، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الفقر، حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الأشد فقرا هم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر.

استنادا إلى دخل خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بحوالي 156 دولارا أمريكيا للأسرة الواحدة في الشهر، فإن مستوى الفقر في الفترة 1990-1995 انخفض من 9,8 % إلى8,1%، وسجل مدى الفقر المدقع إنخفاضا من 9,3 % في 1990 إلى 2,1 % في 1995، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15,6 %إلى 13,2 % لنفس الفترة بينما في المناطق الحضرية إنخفض مدى الفقر من 4,1 % في 1995 إلى 3,8 % في 1999، وذلك طبقا للإحصائيات الرسمية .

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن 94 % من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانا ويستفيد 72 % من الفقراء من خدمات الكهرباء و65 % منهم يحصل على مياه نقية، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74سنة بدلا من 69 سنة وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية .

ثانيا : تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش

حقيقة تجربة الأستاذ محمد يونس بدأت في سبتمبر من سنة 1983م تحت إسم «مصرف جرامين» وتعني بالبنغالية مصرف القرية، حيث بدأ من الصفر وبالاعتماد على قدراته الذاتية المتواضعة في تأسيس المصرف، وأنه لم يسعى إلى تحرير مواطنيه من الفقر فقط، وإنما سعى أيضا بالتزامن إلى تحريرهم من جملة الخرافات والعادات الإجتماعية السقيمة، وخاصة وأن الفرد مكبل بالكثير من القيم والأساطير البالية التي تحد من انطلاقه وتقتل فيه روح الطموح والجرأة وترسخ فيه نزعة التوكل والقناعة بظروفه البائسة.

وعليه فقد كان «مصرف جرامين» الأول في العالم الذي يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض بدون ضمانات مالية لتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، شرط التزام المقترض بحفظ وتطبيق 16 عشرة من المبادئ والقيم، تحت طائلة إلغاء القرض في حالة المخالفة، من أهم هذه المبادئ ما يلي:

الإنضباط، الدأب، إحترام الوقت، رفض الظلم للنفس والآخر، مساندة الآخرين في وقت الشدائد، المحافظة على البيئة، الإلتزام بقواعد الصحة العامة، المشاركة في جهود إصلاح ما تدمره الكوارث الطبيعية، استخدام الغذاء الصحي كالحبوب والخضروات ممارسة الرياضة البدنية الخفيفة وعدم التهاون في إلحاق الأبناء بالمدارس، هذا فضلا عن مقاومة تلك العادات الإجتماعية السيئة في مجتمعات جنوب شرق آسيا، كدفع المرأة مبلغا ماليا للرجل الذي سيتزوجها على سبيل المهر[4].

1 - **سمات تجربة المصرف:** يتميز مصرف جرامين بعدد من السمات تميزه عن غيره من المصارف، أهمها[5]:

أ- مشروع إقتصادي ذو أهداف إجتماعية مائة بالمائة،

ب- التركيز الشديد على قضية الفقر على المستويين النظري والعملي،

ج- التركيز على النساء كقوة عمل، لم ينطلق فقط من حقيقة أنهن يشكلن نصف المجتمع أو لأنهن يتحملن العبء الأكبر في الأسر، وإنما أيضا لأن تجربته العملية أعطته مؤشرا على أن النساء بصفة عامة أكثر إلتزاما وجدية، و أن الفوائد المتحققة للأسر تكون أكبر حينما يكون التحسن في دخلها متأتيا من تحسين دخل المرأة، ذلك أن عاطفة الأمومة تجعل تأمين متطلبات الأطفال من الغذاء والكساء والدواء في قمة سلم أولويات المرأة بينما الرجل في العادة لديه سلم أولويات مختلف، ومن هنا تحرص المرأة أكثر من الرجل على المثابرة والتوفير وعدم الإسراف وتنمية الدخل والوفاء بالتزاماتها، وهذا بطبيعة الحال أحد الأسباب التي جعلت نسبة النساء من إجمالي عملاء المصرف تمثل نسبة 94 %.

ح- تجربة إبداعية تدعم الإبداع والتجديد،

خ- التجربة قائمة على الشورى أو المشاركة في إتخاذ القرار،

د- تجربة تنموية، تمتلك تجربة مصرف جرامين عدد من المقاربات التنموية تقربها من المعنى المتكامل للتنمية، وأهم هذه المقاربات ما يلي:

- **المقاربة الأولى، التنمية الاقتصادية:** تتخذ التنمية الإقتصادية في المصرف عدة محاور منها قروض الإستثمار الفردي، وصناديق الادخار المختلفة، كصندوق ادخار المجموعة، صندوق الطوارئ، صندوق المدخرات الخاصة، وصندوق رفاهة الأطفال.

- **المقاربة الثانية، تحسين نوعية الحياة**: وذلك من خلال أربعة مداخل وهي:

- المدخل الإسكاني،

- المدخل الصحي، وذلك من خلال برنامج جرامين الصحي، الذي تشرف عليه مؤسسة جرامين ترست التي تهدف لمد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع المستوى الصحي لهم، كما يركز البرنامج على الوقاية وتحسين المستوى الصحي،

- المدخل التعليمي، يتم ذلك من خلال صندوق رفاهة الأطفال الذي يصبح إجباريا في القرض النهائي،

- برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث،

- **المقاربة الثالثة، التنمية الاجتماعية :** من خلال بناء تنظيمات إجتماعية صغيرة قائمة على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندا عليها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك الأخرى، بما يقوي الروابط الإجتماعية ويقوي كذلك بناء المصرف، حيث تتجلى نسبة سداد القروض إلى 98 %.

- **المقاربة الرابعة، التنمية بتحسين نوعية الإنسان ذاته:** تتم من خلال مدخلين:

-الأول في تغيير المفاهيم، وقد تمثلت في المبادئ 16 عشرة السابقة الذكر،

-و المدخل الثاني يتمثل في بث روح المشاركة من خلال برنامج ورش العمل الذي يهدف إلى رفع المعنويات، بناء الثقة، نقل المعلومات وتبادلها،

2 - **أنواع القروض في المصرف :**

أ- **القرض العام :** وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف، يحصل عليه كل أعضاء المصرف بحد أقصى يساوي 10 آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الإستثمار الفردي،

ب- **القرض الموسمي:** الغرض منه دعم الزراعة الموسمية، وهو نوعان: فردي وجماعي،

ج- **قرض الأسرة:** تحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة، وهي المسئولة عنه قانونا ويسدد بأقساط أسبوعية خلال سنة، بالإضافة إلى أنواع أخرى كقرض الإسكان، وقرض التكنولوجيا، وقرض صناديق الادخار.

ورد صاحب فكرة بنك جرامين "محمد يونس"[6] عن قضية إعطاء أكثر من قرض لنفس المقترض، قائلا:"...نحن نستثمر في الإقراض ...فمن إقترض مبلغ 25 دولار ووفاها في سنة، سيشجع على اقتراض 50 دولار في المرة الثانية، وعندما يدفعها تزيد قيمة القرض، كما أننا لا نتدخل في نوع المشروع... "فمحمد يونس" يقول: المال لنا، لكن الأفكار فهي لكم، ونحن نحجم عن إعطاء أي توجيه حتى يكون الناس على ثقة من أنفسهم وحتى يتحملوا المسؤولية، وفي حالة الخسارة، فمن أهم مبادئنا أننا لا نتسامح وإنما نقوم بتعديل شروط القرض ونجعله .طويل الأمد ونعطي قرضا جديدا قصير الأمد

فهدفنا هو أن نرى «المليوني» عائلة الذين نتعامل معهم قد تجاوزوا خط الفقر، إذ دلت التجربة على أنه 10 قروض هي ما يلزم لرفع المقترض من عتبة الفقر المدقع وأكثر من ثلث زبائننا قد تجاوزوا هذه المرحلة.

حيث لم ينحصر تنفيذ إستراتيجيته في قطاع القروض الصغيرة عن طريق مصرف جرامين فحسب، وإنما تعدته لتشمل قرابة 15 مؤسسة تنموية غير ربحية تسعى في مجملها إلى محاربة الفقر في بنجلاديش لتحقيق التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال صندوق جرامين الخيري للطاقة، جرامين للاتصالات، جرامين للتعلم، جرامين تيليكوم، جرامين لخدمات الإنترنت، جرامين ترست، كما تقوم المؤسسة حاليا بتنفيذ عدة برامج منها برنامج تكرار مصرف جرامين، برنامج جرامين الصحي، برنامج البحوث لتخفيف الفقر برنامج خدمات الكمبيوتر.

3 - **شروط التكرار الناجح للتجربة:** تتمثل في العناصر الأساسية التالية:

أ- التركيز الشديد على الفقراء وحدهم،

ب- البدء بمشروع صغير أو برنامج إقراض في مناطق نائية بعيدة كل منها عن الأخرى،

ج- الأولوية للنساء الريفيات الفقيرات،

ح- شروط إقراض ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل،

خ- أنشطة فردية مختارة من قبل الفرد لتدر دخلا عليه،

د- مسؤولية تضامنية للمقترضين ودعم متبادل من خلال الادخار الإجباري،

ذ- قروض صغيرة وسداد أسبوعي وإمكانية تلقي قروض جديدة في حالة سداد الأولى،

ر- نظام قروض صارم وإشراف تابع له،

ز- برنامج للتنمية الاجتماعية،

س- تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارمة،

ش- حماية صندوق القروض من التضخم،
ل- إدارة مؤسسية ناجحة تضمن إستقرار السياسات بعيدا عن تقلبات الإدارة الفردية مع مرونة تسمح بتغيير بعض الأساليب بما يتلائم مع الظروف المحلية لبدء التطبيق في إطار من الإلتزام بنمط جرامين،

لذا حظيت إستراتيجية "محمد يونس" لمحاربة الفقر بتقدير العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية عندما منحته العديد من الجوائز التقديرية كوسام بنجلاديش من الدرجة الأولى سنة 1987م، جائزة الغذاء العالمية سنة 1994م، جائزة اليونسكو للتربية والتعليم سنة 1996م، جائزة سيدني للسلام سنة 1998م، جائزة سيئول للسلام سنة 2006م وأخيرا جائزة نوبل للسلام .

ثالثا : تجربة بنك الفقراء في مصر

إنطلقت فكرة إقامة بنك الفقراء أو بنك من لا بنك لهم[7] من حفلة تكريم اليونسكو للأستاذ "محمد يونس" مدير ومؤسس بنك جرامين ببنجلاديش، وذلك تحية للفكرة الأصلية التي أتى بها هذا الاقتصادي ونجح من خلالها في التأثير على مشكلة الفقر في بلاده ومن ثم إلى بلاد كثيرة أخرى متقدمة ونامية.

حيث تشير البيانات المنشورة إلى نسبة الفقراء في المجتمع المصري ربما تفوق 50 % من عدد الأسر وأن هذه النسبة تتسع لتصل إلى نحو 78 % في 13 محافظة مصرية وتصل نسبة الفقراء المعدومين «أفقر الفقراء» إلى نحو 22,5 % من عدد الأسر المصرية ولا يعتبر أفراد هذه الأسر محرمون فقط من دخل كاف، وإنما محرومون من فرص مناسبة للتعليم والثقافة والصحة وحتى المشاركة السياسية. ولمعالجة ظاهرة الفقر تم الاتفاق على صيغة إقامة بنك لمن لا بنك لهم.

1 - بنك الفقراء «بنك من لا بنك لهم» :

يقوم كمشروع إقتصادي ذو توجه إجتماعي وتقوم فكرته بالتركيز على الشريحة التي يمكن أن نطلق عليها "أفقر الفقراء"، أو التي لا يحصل أفرادها على حد الكفاية، بمعنى أن دخلها لا يسمح لها بتلبية إحتياجاتها الأساسية، وأن معدل ادخارها يصل إلى الصفر، حيث انتهت الدراسات الأولية التي قامت بها اللجنة إلى صياغة مجموعة من المفاهيم الأساسية على النحو التالي:

أ- البنك هو مؤسسة إقتصادية ذات توجهات اجتماعية تعمل وفق الأسس العلمية المتعارف عليها في المؤسسات الإقتصادية ولكنها لا تسعى لتعظيم الفوائد المالية بقدر ما تسعى لتعظيم العوائد الإجتماعية على عملائها،

ب- لا يسعى البنك للحصول على فوائد تتساوى مع سعر الخصم السائد في السوق بقدر ما تسعى إلى تغطية نفقاتها بالشكل الذي يسمح لها بالإستمرار في أداء رسالتها، وتسعى أيضا لتنمية مواردها وزيادة هذه الموارد من خلال أنشطة اقتصادية واستثمارية تدر عوائد تسمح لها بتحقيق أهدافها الاجتماعية.

ج- يسعى لتشجيع الادخار لدى عملائه، وكذلك نشر فكرة التأمين بينهم من خلال آليات مرتبطة بالحصول على القروض وشروط سدادها،

ح- تقوم علاقة البنك مع عملائه على الثقة بالدرجة الأولى، دون اشتراط توفر ضمانات مادية أو عينية لدى هؤلاء العملاء، ويدعم هذه الثقة مجموعة الآليات التي تحكم كيفية التعامل، وعلى رأسها:

- أن يكون الحصول على القرض في إطار جماعة وأن يلتزم المقترضون بالمسؤولية التضامنية فيما بينهم،
- أن تكون هناك أنشطة محددة تحتاج إلى تمويل،
- الإدارة الذاتية لمعظم حلقات عملية الإقراض كوسيلة للتقليل من التكاليف الإدارية،

على ضوء هذه المفاهيم تمت صياغة مشروع قانون لإنشاء بنك متخصص متضمنا في مادته 01 على أن بنك الفقراء شركة مساهمة مصرية ومركزها الرئيسي القاهرة، ويؤسس طبقا لأحكام هذا القانون، كما نصت المادة 03 على أنه يسجل البنك لدى البنك المركزي ويخضع لكافة القواعد السارية على البنوك في مصر. لذا واجه المشروع منذ البداية بعض الاعتراضات تركزت على:

- عدم الحصول على ترخيص بإضافة وحدة جديدة للجهاز المصرفي، على اعتبار أن الحجم المالي للجهاز المصرفي لا يجب المساس به لاعتبارات اقتصادية محلية ودولية،

- التسمية، حيث اعترضت كثير من الأوساط على مسمى "بنك الفقراء" وذلك على أساس أن هذا ربما يسبب حرجا للمتعاملين مع البنك أو ربما ينظر إليه البعض على أنه نوع من التمييز بين الشرائح الإجتماعية المختلفة، وقد رأى البعض أن المسمى المقترح ربما يحمل شبه المن من قبل المسئولين على المستفيدين، لذا كانت هناك محاولات للبحث عن أشكال أخرى لتنفيذ الفكرة .

2 - مشروع الأمل المصري بالتعاون مع البنك الأهلي:

برزت في هذا الإطار فكرة إقامة مشروع الأمل المصري وأن يتم تنفيذه بالتعاون من البنك الأهلي المصري، والذي سيقوم وفق الإتفاق بين الطرفين بتنفيذ الجوانب المصرفية لعمل الشركة، وقد تلقت اللجنة التحضيرية موافقة البنك الأهلي المصري على ذلك، وقد كان اقتراح العمل بنظام الشركة من خلال أحد البنوك يهدف للإستفادة من قدرة البنك على جذب مساهمين بعدد كاف، والاستفادة من فروعه المنتشرة في أنحاء الجمهورية، إلا أنه كان ينطوي على مجموعة من السلبيات أهمها :

أ- إمكانية سيطرة الفكر البنكي على طبيعة العمل في المشروع ومن ثم ضياع الأهداف الحقيقية له،

ب- تعارض نظام العمل المصرفي مع الفكرة التنموية للمشروع، وقيامه بالعمل مباشرة مع الجماعة المستهدفة عن طريق الذهاب إليهم دون انتظار حضورهم للبنك،

ج- البيروقراطية البنكية التي أخذت أكثر من سنة في التحضير للمساهمة في الشركة وتأسيسها، دون أن يتم إنجاز شيء، وحتى لا يفقد المشروع قوة الدفع التي اكتسبها من خلال الجهود التي بذلت، كان من الطبيعي التفكير في وسيلة أخرى أو في شكل آخر للتنفيذ.

-3 شركة الأمل المصري لتنفيذ المشاريع الصغيرة :

تكون صيغتها القانونية على أنها شركة مساهمة مصرية تؤسس للعمل وفقا لأحكام القانون 08 لسنة 1997 للعمل تحت الإسم التجاري"شركة الأمل المصري لتنمية المشاريع الصغيرة" وتتحدد ملامحها كالآتي:

أ- التمويل يتم لفرد أو مجموعة بشكل عيني أو نقدي،

ب- الحد الأقصى بقيمة التمويل للمشروع 5000جنيه مصري،

ج- لا توجد ضمانات للقروض،

ح- يتم اقتسام الأرباح الناتجة عن المشروع بين الشركة والمنتفع بنسبة يتم الاتفاق عليها مقدما، بحيث تسمح للمتعامل مع الشركة سداد القيمة الرأسمالية خلال فترة زمنية حتى يمتلك المشروع في النهاية،

خ- إنشاء صندوق لمواجهة الخسائر والعجز عن سداد الأقساط، كما سوف يكون هناك صندوق التكافل الاجتماعي والمشاريع الخدمية الاجتماعية من خلال التبرعات والمعونات،

ورغم ذلك لم يتمكن المساهمون من الحصول على أي إعفاءات أو مزايا للشركة بإعتبارها لا تمارس نشاطات ربحية، وقد تجمدت الجهود في هذا الإتجاه لسببين رئيسيين هما:

- الفشل في الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية يلزم الشركة في حالة بدء النشاط أن تسدد ضرائب ورسوما بمبالغ باهظة تجعل إستمرارية العمل شيئا مستحيلا،

- الفشل في جذب مساهمات ضخمة من رجال الأعمال والبنوك في المشروع، ورغم ما صادف تنفيذ الفكرة من عقبات ومعوقات ترتبط ببعض البيروقراطية، إلا أن صاحب الفكرة لم يفقد الأمل ولا الإيمان بفكرته واستمر يدفع بالمبادرة تلو الأخرى في اتجاه التغلب على الصعاب والعقبات التي أثيرت في وجهه في سبيل أن ترى الفكرة طريقها إلى النور بشكل أو بآخر.

4 - مشروع الأمل المصري مؤسسة أهلية :

ومرة أخرى مع صدور قانون المؤسسات والجمعيات الأهلية رقم 153 سنة 1999 بدأ الاتجاه نحو إنشاء مؤسسة أهلية تعمل في مجال الإقراض المتناهي الصغر لتحقيق الأهداف الأصلية للمشروع، وقد استند هذا التوجه إلى المميزات التي جاءت بالقانون المذكور لهذا النوع من المنظمات الأهلية، حيث يتميز هذا النوع من المؤسسات بما يلي:

أ- تأسيس وتنفيذ المشاريع دون الحاجة لأي موافقة حكومية،

ب- الإعفاء من الضرائب،

ج- يضمن النظام الموضوع للمؤسسة الأهلية تجاوز الأعباء الإدارية والبيروقراطية المعتادة في الجمعيات،

ح- تمتع المؤسسة بالإعفاءات الضريبية،

خ- تخفيض بنسبة 50 % من تكلفة الخدمات، الاتصالات التلفونية، الكهرباء، الغاز والمياه...،

د- تكون للمؤسسة الأهلية ميزانية سنوية، حيث اتخذت كافة الإجراءات وتم إشهار المؤسسة بتاريخ 2002/09/02م برقم 4753 وتنصّ لائحة نظامها على أن أهدافها هي:

- تقديم القروض ومنح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لمحدودي الدخل من النساء والشباب وخاصة النساء التي يعلن أسرهن،

- تقديم الخدمات الضرورية لدعم المشاريع فنيا واقتصاديا وماليا طبقا للنظام الذي يقره مجلس الأمناء،

كما تقوم مؤسسة الأمل حاليا بعمل نشرة بإسم «النهوض بالفقراء» تشمل على أخبار المؤسسة وأنشطتها وعرض للمشكلات التي واجهت الجمعيات عند تطبيقها للبرنامج والمشكلات التي واجهت المستفيدين من المشروع وكيفية التوصل لحلول مناسبة.

والمستفاد من هذه التجربة، عدة دروس أبرزها :

- ضرورة أخذ خصوصية الزمان والمكان في الإعتبار عند المحاولة،
- من أجل تحقيق تنفيذ فعال للفكرة، هناك مدخلان هما:
  - الشراكة مع الحكومات،
  - الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني،

رابعا : تجربة بنك الطعام في مصر

تحت شعار "الطعام في متناول الجميع"[8]جاءت انطلاقة أول بنك للطعام في مصر بمشاركة 180من رجال الأعمال والشخصيات العامة ينشئون مطاحن للأرز لتوفير الغذاء ووظائف العمل للفقراء، حيث يبدوا هذا البنك مختلفا إذ لا يسعى لتحقيق أرباح مادية كما هو الحال في البنوك الأخرى.

تم تحديد الهيكل الإداري للبنك وفتح حساب له لتلقي تبرعات المواطنين، وبمجرد عرض الفيلم التسجيلي عن مدى الفقر في المناطق العشوائية المختلفة في محافظة القاهرة الكبرى حتى توالت تبرعات رجال الأعمال سواء في شكل مساهمات مالية شهرية أم تبرعات بقطع أراضي لإقامة أماكن للتخزين، حيث ركز أعضاء المجلس على أن الأموال التي سيتلقاها البنك من الشركات والمؤسسات المختلفة سيحصل أصحابها على حق استخدام شعار البنك على منتجاتها أو في فروعها المختلفة، ما يضفي بعدا اجتماعيا على تلك المؤسسات، بالإضافة إلى حصولها على إيصالات بقيمة التبرع، سواء كان ماليا أو عينيا ليخصم من وعائها الضريبي.

يأتي إنشاء بنك الطعام في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتفعيل دور القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية التي وقعت عليها مصر سنة 2005، خاصة بعد تقلص دور الحكومات والاتجاه إلى اقتصاديات السوق.

يقوم المشروع على تلقي التبرعات من أغذية دون قيمة أو بقيمة عينية بصفة دورية من مصانع وشركات المواد الغذائية ومحلات السوبر ماركت والمطاعم والفنادق، وقد تكون منتجات قرب ميعاد إنتهاء صلاحيتها، معلبات ذات تغليف مختلف، منتجات موسمية، عينات اختبارات السوق، أطعمة ومشروبات فائضة ...إلخ، بالإضافة إلى تلقي تبرعات نقدية لتغطية مصاريف التشغيل وشراء بعض الأغذية وتجهيزات للبنك.

بنك الطعام عبارة عن كيان اجتماعي خيري هدفه الانتفاع بالأغذية غير المستغلة والفائضة، وذلك بجمعها من المصادر المختلفة وتخزينها وإعادة تعبئتها، ثم توزيعها من خلال شبكة من القنوات لتصل إلى عائلات محتاجة في مقر إقامتها، ويرجع الفضل في ظهور هذه الفكرة

إلى الدكتور "محمد عبد الحليم عمر" مدير مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، الذي طرحها في دراسة سابقة له بعنوان "المعاملات الشرعية المنسية ومدى الحاجة إليها" والتي استند فيها لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له".

في هذا الباب أكد فضيلة المفتى "علي جمعة" تقدم المسلمين في هذا المجال على جميع دول العالم منذ 1400 سنة، حيث كان هناك ما يعرف بالوقف الذي يخصص إيراده لأغراض معينة، واعتبر فضيلته أن بدء نشاط بنك الطعام المصري فاتحة خير لإقامة بنوك أخرى مثل بنك الكساد، وبنك العفاف لمساعدة الشباب على الزواج، لما تحمله فكرة البنك من إذكاء لروح التكافل الإجتماعية وزيادة الدور التطوعي لرجال الأعمال والشخصيات العامة لحل مشاكل المجتمع .

خامسا : تجربة القرض الحسن من صندوق الزكاة الجزائري لمكافحة الفقر

1 - التعريف بصندوق الزكاة الجزائري[9]:

هو مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ في النشاط سنة 2003 في ولايتين اعتمدتا نموذجا لتجربة أولية للمشروع، وعمم نشاطه سنة 2004، ليشمل كافة ولايات الجمهورية الجزائرية التي يبلغ عددها 48 ولاية، وبدأ الصندوق نشاطه بالإستعانة بثلاث لجان مختلفة كانت النواة الأساسية لكافة نشاطاته عبر الولايات وهي كالآتي:

أ- اللجنة الوطنية:

إبتداء تأسست لجنة وزارية بسبعة أعضاء تشرف على تأطير عملية جمع وتوزيع الزكاة على المستوى الوطني، وبالتالي فعملها تنظيري بالدرجة الأولى.

ب- اللجان الولائية:

وعددها بعدد ولايات الجزائر (48)، مهامها الأساسية تتمثل في الإشراف على جمع وتوزيع الزكاة وفق التوجيهات العامة للجنة الوزارية، بالإضافة إلى النشاط التحسيسي المستمر، وتتشكل هذه اللجنة أساسا من ممثل الأغنياء والمجتمع المدني وبعض الهيئات المتعاملة مع الصندوق كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ويترأس اللجنة مدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية.

ج- اللجنة القاعدية:

عددها بعدد الدوائر التي تتجاوز (500) دائرة، وهي التي تنفذ مختلف عمليات الجمع والتوزيع والبحث عن المستحقين الحقيقيين للزكاة وإحصاؤهم وفق التوجيهات العامة، كما تتكفل بالنشاط التحسيسي والتوجيهي على مستوى الدوائر والبلديات، وتتشكل أيضا من الأغنياء ولجان الأحياء والمساجد، ويترأسها الإمام المعتمد في الدائرة.

2 - تعريف القرض الحسن من صندوق الزكاة[10]:

هو قرض بدون فائدة، بمبلغ محدود بين 50.000دج و300.000 دج، يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات.

3 - المتدخلون في القرض الحسن:

يشرف على القرض الحسن الأطراف التالية:

أ- اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة ،

ب- اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ،

ج- بنك البركة الجزائري ،

حيث تحصي اللجنة القاعدية المستحقون للقرض الحسن، وتجري عملية الإنتقاء الجيد لهم على أساس الدراسة الأولية للاستحقاق، ثم عملية القرعة بين من تكون ملفاتهم مقبولة، لترسل القائمة والملفات بعد القرعة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بغية المصادقة النهائية على مبلغ القرض الحسن، وتأتي المرحلة النهائية المتمثلة في دراسة الملف من طرف بنك البركة الجزائري الذي يمنح المستفيد المقبول مشروعه صكا بمبلغ القرض ليسلمه إلى الممون مباشرة، حيث يقدم له هذا الأخير الأدوات والآلات التي يحتاجها لإقامة مشروعه.

4 - المعنيون بالقرض الحسن من صندوق الزكاة:

يستفيد من القرض الحسن كل قادر على العمل لم يجد إمكانية لتمويل مشروعه الصغير، وقد شمل صندوق الزكاة الفئات التالية:

أ- المتخرجون من الجامعة في مختلف التخصصات،

ب- المتخرجون من مراكز التكوين المهني،

ج- الحرفيون،

ح- الأسر المنتجة،

خ- أصحاب المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،

د- أصحاب المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،

ذ- المؤسسات الغارمة (الصغيرة والمصغرة)،

علما أن الشرط الأساسي لتمويل المشاريع المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن لا يلجأ المستفيد للتمويل التكميلي لدى بنك ربوي وإنما لدى بنك البركة الجزائري، ذلك أن صندوق الزكاة لا يتعامل مع المؤسسات المالية الربوية.

5 - تطور مشاريع القرض من صندوق الزكاة[11]:

بدأت عملية القرض الحسن من صندوق الزكاة سنة 2004، بعد التوقيع على إتفاقية تعاون بين الصندوق وبنك البركة الجزائري التي تنص على فتح حساب الإستثمار في أموال الزكاة لدى بنك البركة واعتماد هذا البنك كخبير تقني في مجال تمويل المشاريع من صندوق الزكاة، كما تبرع بنك البركة الجزائري بتكاليف دراسة ملفات القرض الحسن، بغية المساهمة في ترقية هذه التجربة لتكون نموذجا من نماذج مكافحة الفقر في الجزائر.

إن الشرط الأساسي الذي يرتكز عليه الصندوق للسماح لأي ولاية بأن تمول مشاريع القرض الحسن هو أن تتجاوز حصيلة الزكاة في الولاية 5.000.000دج، وأن تحترم الولاية التوزيع النسبي للزكاة وفق ما يلي:

- 12,5 %، نسبة مقتطعة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق المختلفة،
- 50%، توزع مبالغ نقدية على الفقراء والمساكين في الولاية،
- 37,5%، تخصص للقروض الحسنة (تمويل المشاريع الصغير والمصغرة)،

وقد تطورت النتائج منذ الشروع في هذا المشروع إلى غاية سنة 2007 وفق الشكل البياني التالي:

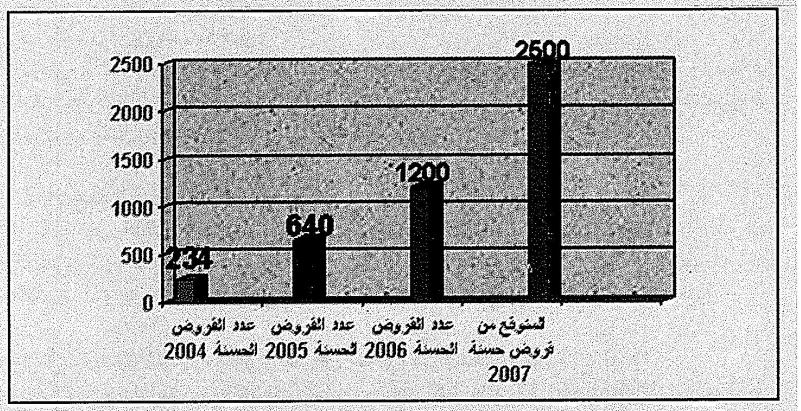

6 - مشاكل القرض الحسن من صندوق الزكاة[12]:

يواجه صندوق الزكاة عدة مشاكل متعلقة بالقرض الحسن ومنها:

أ- عدم الدقة في التحري عن المستحقين:

وهذا راجع لقلة الإمكانات التي تساعد اللجان المختلفة لصندوق الزكاة على القيام بالزيارات الميدانية المساعدة في التحقق من صدق المعلومات المقدمة من طالب القرض الحسن، وهذا يعتبر مشكلا أساسيا، ذلك أن الخطأ في هذه العملية يعزز عدم ثقة الناس في هذا المشروع.

ب- قلة الأموال المرصودة للقروض:

وهذا نظرا لضعف حصيلة الزكاة التي تجمع في الولايات ما يجعل المبالغ المخصصة للقروض الحسنة عاجزة عن تمويل عددا كبيرا من المشاريع، ما يستدعي القيام بعملية القرعة لإنتقاء المستفيدين، وهذا كمخرج لتعزيز الشفافية والمساواة في حق الاستفادة.

ج- خطر عدم التسديد:

وهو نابع من اعتقاد بعض المستفيدين من القرض الحسن أنها زكاة، وليس عليهم ردها لكونهم مستحقون لها، ما يجعل الكثير منهم يمتنع عن التسديد.

ح- التحايل على الصندوق:
بعض المستفيدين يتحايلون على الصندوق، حيث يتفقون مع الممون على إستلام المبلغ نقدا عوض أن يستلموا الآلات، وبالتالي يستهلكون المبلغ في غير ما خصص له.

خ- غياب المتابعة الميدانية:
نظرا لكون الصندوق حاليا يشتغل بالمتطوعين من المجتمع المدني فإن عملية المراقبة الميدانية للمشاريع غير ممكنة، لصعوبات قانونية وإدارية، فالمتطوع ليس موظفا رسميا وعليه لا يحق له القيام بمهام المراقبة الميدانية.

د- غياب تكوين المستفيدين:
بعض المشاريع الممولة تحتاج إلى تكوين متخصص في تقنية من التقنيات، وأيضا في تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة والمصغرة، وعليه تجد بعض المستفيدين لا يتحكمون في مشاريعهم بشكل جيد مما يجعلها تنهار بشكل سريع، ولا تنجح.

ذ- الأعباء الجبائية:
التي تثقل كاهل المستفيدين من القرض الحسن حيث أنهم ليسوا معفيين من الضرائب والرسوم مثل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، أو مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، علما أنها قروض لمكافحة الفقر والبطالة في أوساط المجتمع، إلا أنها تظل غير معفية.

7 - مقترحات لترقية مشروع القرض الحسن من صندوق الزكاة:
بغية ترقية أداء مشروع القرض الحسن وجعله أكثر فاعلية في مكافحة الفقر والبطالة في الجزائر فإننا نقترح عددا من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

أ- ضرورة إنشاء المشاتل الزكاتية:
ويمكن ذلك بالتنسيق مع إدارة الأوقاف لتوفير المساحات اللازمة لبناء هذه المشاتل، وهي عبارة عن فضاء للأعمال، أو لإستضافة المشاريع الصغيرة والمصغرة لمدة محدودة على أن تستقل بعد إنقضائها، مما يوفر إمكانية الرقابة والمتابعة المستمرة للمشاريع الممولة،

ب- إشتراط التكوين المتخصص في المشاريع الممولة:
وهذا للتقليل من الإخفاقات فيها، حيث يتكوّن المستفيد في تقنيات إدارة مشروعه لمدة قصير جدا، بالإضافة إلى تكوين في الجوانب التقنية للمشروع ذاته.

ج- إنشاء هيكل متخصص في الإشراف على المشاريع الممولة:
بغية ضمان المراقبة والمتابعة والمرافقة للمشاريع الممولة، حيث يساعد ذلك في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المستفيدين، والتي تكون عادة سببا في إخفاقاتهم.

ح- إنشاء صندوق ضمان القروض الحسنة من صندوق الزكاة:
هذا الصندوق الذي إن تم إستحداثه سيمكن من تغطية مختلف المخاطر التي قد تحيط بمثل هذه المشاريع، خاصة خطر عدم التسديد، وخطر التضخم، وغيرها من المخاطر التقليدية،

على أن تشارك فيه مؤسسات داعمة لمشروع صندوق الزكاة، ويشارك فيه كل مستفيد من القرض بنسبة محدودة، ليكون المستفيدون متضامنون عن طريق هذا الصندوق.

خ- ضرورة استكمال الإطار القانوني للصندوق:

بغية توفير النصوص القانونية الرادعة للتجاوزات والحامية لحقوق الصندوق أمام القضاء، لتفادي مختلف الثغرات القانونية الحالية التي يمكن أن يتستر خلفها المتحايلون عليه، ما قد يضيع الكثير من الحقوق عند اللجوء إلى القضاء.

د- ضرورة إستقلالية الهيكل الإداري للصندوق (إستحداث الديوان الوطني للزكاة):

حتى وإن تم إستحداث نيابة مديرية الزكاة بالوزارة، ومكاتب الزكاة في كل ولاية إلا أن الصندوق يحتاج إلى هيكل إداري مستقل، نرى من الأفضل أن يكون في شكل ديوان للزكاة، يمكن الصندوق من أن يقوم بكافة نشاطاته الإشرافية والرقابية والتوجيهية بإستقلالية كاملة، ذلك أن عمله تحت سلطة الوزارة جعل نشاطه يتقزم أمام النشاطات الهائلة التي تواجه المسيرين بالوزارة، مما يعطي لنشاطه صفة الموسمية، وهذا أكبر خطر يواجهه الصندوق، فنشاطه سنوي وليس موسمي.

إن هذه المقترحات وغيرها يمكنها أن ترفع من فعالية نشاط الصندوق ودوره في مكافحة ظاهرة الفقر في بلادنا، لكن الأهم أن تحقق إستقلالية الصندوق التي أصبحت بعد أكثر من أربع سنوات من إنشائه أكثر من ضرورة.

خاتمـــة

رغم جدية وأهمية فكرة القرض المصغر التي طورها "محمد يونس" بالبنغلاديش من خلال "بنك جرامين" إلا أن اعتماد سعر الفائدة كأساس لمنح تلك القروض يعتبر عبئا يثقل كاهل الفقراء، وكان الأجدر أن يكون رسم ثابت يؤخذ عند منح القرض لتغطية مختلف التكاليف التي يتحملها البنك أثناء نشاطه، فلو تم استغلال هذه الفكرة مع تغييرات بسيطة آخذين بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري، لكان لنا نتائج طيبة في مجال مكافحة الفقر في بلادنا.

ثم أن فكرة «بنك من لا بنك لهم» حتى وإن استوحت من فكرة "بنك جرامين" إلا أنها تضل غير صالحة للتطبيق وفق الميكانيزمات التي وضعها صاحب الفكرة، ذلك أن هذا النوع من البنوك لا يجب أن يضع تحقيق الأرباح كهدف أساسي، وإنما يمكن أن يكون الهدف الأساسي هو تحقيق نتائج طيبة في مجال مكافحة الفقر، وعليه فاللجوء إلى فكرة المؤسسات غير الربحية نرى أنه أفضل سبيل لتعزيز مكافحة الفقر، دون إلحاق الضرر بالفقراء.

أما بالنسبة لفكرة بنك الطعام، نرى أنها من الأفضل أن تأخذ طابع الجمعية الخيرية، ذات الهياكل اللازمة لضمان إيصال الطعام إلى من لا يقدرون على توفيره، وعليه فعمل هذه الهيئة الخيرية عمل جواري، على أن لا يكون هذا شكل من أشكال تعزيز فقر الفقراء، وجعلهم يركنون إلى التكاسل والتقاعس عن البحث في إمكانات الاستغناء عن المساعدات الغذائية التي توفرها لهم هذه الهيئة.

إن فكرة القرض الحسن من أموال الزكاة قد تسهم بفعالية في مكافحة الفقر، لكنها تحتاج إلى هيكل إداري خاص، ومستقل عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (استقلالا مكانيا)، وأيضا إلى كادر إداري قادر على دراسة ومتابعة ومراقبة ومرافقة مشاريع القرض الحسن، وحبذا لو تعزز فكرة المشاتل الزكاتية.

ومنه فإننا نرى أنه لو طورنا فكرة القرض الحسن مع الإستفادة من تجارب بنك الفقراء في مصر والجرامين بنك في بنجلاديش فإننا سنخرج بنموذج تمويلي راق نكافح من خلاله الفقر بشكل فعال، وتعود نتائجه بالخير على الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الآثار الإجتماعية الطيبة التي قد نجنيها من ترقيته.

صحيح أن لكل مجتمع خصائص ومميزات وظروف تختلف عن السائد في المجتمعات الأخرى، وبالتالي فإن تجربة ناجحة في حقل من الحقول لا يمكن تطبيقها في مكان آخر عن طريق النسخ الكربوني، غير أن الصحيح أيضا هو أن الأفكار والوسائل التي تنطوي عليها أي تجربة بالإمكان إستيرادها وتلقيها لتلائم أوضاع مجتمعات أخرى.

وللتصدي لمشكلة الفقر في بلادنا نقترح ما يلي:

1. **إنشاء بنوك القرض الحسن** –مقابل بنوك الفقراء-، بمساهمة الدولة، المحسنون من رجال الأعمال، ومؤسسات الزكاة والأوقاف،

2. **إنشاء المحاضن والمشاتل الزكاتية والوقفية**، لتوفير الاستشارة، التمويل والعقار لإقامة المشاريع الصغيرة والمصغرة في إطار القرض الحسن،

3. تأسيس «**رسم مكافحة الفقر**،[13]"TCP" الذي يكون رسما ثابتا، يفرض على أي مبلغ يدخل إلى كافة الحسابات بالمؤسسات البنكية والمالية، ويفرض على الأفراد والمؤسسات،

4. إنشاء **مكاتب إقليمية للهيئة العالمية الأوقاف** التابعة للبنك الإسلامي للتنمية وتبنّيها لفكرة **"الصناديق الوقفية الإقليمية لمكافحة الفقر"** مصادر أموالها (1 %) من إيرادات الأوقاف في الدولة، وتبرعات البنوك الإسلامية، والمحسنون.

إن هذه الأدوات التي نقترحها ستساهم في مكافحة الفقر بشكل حقيقي لو يتم استغلالها وفق قواعد عمل رشيدة ومدروسة، حتى وإن كانت بدايتها متواضعة، إلا أنها ستتتبع الفقر عاما بعد عام إلى أن يصل مستواه إلى أدنى حد ممكن.

الهوامش:

[1]خالد قدور، عولمة الاقتصاد...عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن، لماذا ؟ 2007/04/19.
P01 www.kantakji.org

[2]مؤسسة الأبرار الإسلامية، ماليزيا / تجربة ناجحة في مكافحة الفقر، 2007/04/19, www.abrar.org.uk . P01

[3]محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر؟ 2007/04/19 www.islamonline.net P2-3 .

[4]عبد الله مدني، أبو الفقراء لم يكافح الفقر فقط 2007/04/19، P01.Leilamagazine7.blogspot.com

[5]مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش،
2007/04/19 , www.islamonline.net -PP1

[6]مجلة الرشاد، كي لا يكون دولة بين الأغنياء، 2007/04/19 www.alrashad.org PP1-2

[7]عبد الوهاب خضر، حكاية بنك الفقراء في مصر، 2007/04/19 www.rezgar.com، PP1-10

[8]رضا عبد الودود، بنك الطعام في مصر ...خطوة على طريق مكافحة الفقر، 2007/04/19 , www.iico.org ., PP1-2

[9]مسدور فارس، تجربة صندوق الزكاة الجزائري، بيروت:صندوق الزكاة اللبناني، الدورة التدريبية عن الجوانب الإدارية والمالية والتسويقية لمؤسسات الزكاة، 6-10 ديسمبر 2004.

[10]مسدور فارس، دليل استثمار أموال الزكاة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004. وانظر: اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين بنك البركة الجزائري ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004. وراجع أيضا: مسدور فارس، إستراتيجية استثمار أموال الزكاة، الجزائر: مجلة رسالة المسجد، العدد 0، 2003، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

[11]مسدور فارس، مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، الأردن: المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 أفريل 2007، جامعة الزيتونة.

[12]مسدور فارس، ترشيد تسيير صندوق الزكاة بالولايات: حالة الجزائر العاصمة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ندوة الزكاة، 2007. وأنظر أيضا: مسدور فارس، دليل المراقب في صندوق الزكاة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2006.

TAXE CONTRE LA PAUVRETE 13

المراجع:

1.خالد قدور، عولمة الاقتصاد...عولمة التهميش، صندوق عالمي للتضامن، لماذا ؟ 2007/04/19 P01 www.kantakji.org .

2.مؤسسة الأبرار الإسلامية، ماليزيا / تجربة ناجحة في مكافحة الفقر، 2007/04/19 P01 .www.abrar.org.uk,.3

4. محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر؟ 2007/04/19،P2-3. www.islamonline.net

5.عبد الله مدني، أبو الفقراء لم يكافح الفقر فقط، 2007/04/19 Leilamagazine7.blogspot.com . P01

6.مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش، 2007/04/19, PP1-www.islamonline.net

7.مجلة الرشاد، كي لا يكون دولة بين الأغنياء، 2007/04/19، www.alrashad.org . PP1-2

8.عبد الوهاب خضر، حكاية بنك الفقراء في مصر، 2007/04/19، www.rezgar.com، PP1-10

9.رضا عبد الودود، بنك الطعام في مصر ...خطوة على طريق مكافحة الفقر، 2007/04/19 www.iico.org ., PP1-2

10.مسدور فارس، ترشيد تسيير صندوق الزكاة بالولايات: حالة الجزائر العاصمة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ندوة الزكاة، 2007.

11. ----------، مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، الأردن: المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 أفريل 2007، جامعة الزيتونة.

12. ----------، تجربة صندوق الزكاة الجزائري في تأسيس قاعدة بيانات وطنية للفقراء، الأردن: ندوة دور قواعد المعلومات في اتخاذ القرار، 25-27 أفريل، 2005، جامعة إربد.

13. ----------، تجربة صندوق الزكاة الجزائري، بيروت:صندوق الزكاة اللبناني، الدورة التدريبية عن الجوانب الإدارية والمالية والتسويقية لمؤسسات الزكاة، 6-10 ديسمبر 2004.

14. ----------، إستراتيجية استثمار أموال الزكاة، الجزائر: مجلة رسالة المسجد، العدد 0، 2003، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

15. ----------، دليل استثمار أموال الزكاة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004.

16. ----------، دليل المراقب في صندوق الزكاة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2006.

17. اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين بنك البركة الجزائري ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004.